جامعة الكويت
كلية الشريعة
قسم أصول الفقه

مواجهة أزمة الغذاء العالمية
من منظور إسلامي

إعداد الدكتور

محمد نايف عايض معيض العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾

[سورة قريش: الآيات ٣ – ٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله[١].

فإذا كانت الاحتياجات الأساسية للإنسان على وجه الأرض تمثل في الغذاء والكساء والمأوى والدواء، فإن الغذاء يمثل أولوية تلك الاحتياجات، وبه يحيا الإنسان وينمو، وبدونه يفنى، لهذا كان إنتاج وحفظ الغذاء من أول ما عرفه الإنسان من صناعات.

فلعل من أهم المشكلات المعاصرة، ذات الخطر الشديد على الأمة وعلى كيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني: أزمة الغذاء التي تتجلى في نقص المنتجات الغذائية الطيبة في العالم العربي والإسلامي، والاعتماد على استيراد كميات كبيرة منها من البلدان المتقدمة لسد حاجاتها الأساسية، وإنفاق مبالغ مالية كبيرة عليها.

وكثرة الأزمات وتواليها تدل على فشل المدارس الاقتصادية (الاشتراكية والرأسمالية) وأن البديل المرتجى والمنتظر هو الاقتصاد الإسلامي، فحان الوقت له أن يطرح بصماته الإنسانية العادلة، ليقود سفينة العالم الحائرة من وسط خضم الأزمات المتتالية إلى اقتصاد يهنأ بالأمن والرخاء في ظل قواعده وضوابطه وأسسه الأخلاقية المستنبطة من الشريعة الإسلامية.

---

[١] انظر: صحيح مسلم (١١/٣)، حديث (٢٠٤٥)، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة.

ولقد ساد المسلمون قرون عدة عندما امتثلوا أوامر ربهم وطبقوها في واقع حياتهم، وما كان الذل والهوان ليصيبهم إلا بعد أن ابتعدوا عن دينهم ونظام ربهم.

ويمتاز النظام الاقتصادي الإسلامي بوجود مجموعة كبيرة من السياسات الإسلامية تكفل فيما لو أتيح لها التطبيق عدم ظهور مشكلة الغذاء.

كما يمتاز النظام الاقتصادي الإسلامي بالواقعية والإنسانية وبأنه اقتصاد أخلاقي وبوجود قيم إيمانية وروحية تساعد في الحد من ظهور مشكلة الغذاء.

لقد عالج الإسلام أزمة الغذاء علاجا فعالا، وكان له قصب السبق في ذلك من خلال نظام متكامل عن طريق الحث على العمل والإنتاج، والسعي في طلب الرزق، ومحاربة البطالة والاستجداء، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتحريم كنز الأموال وتكديس الثروات وحجبها عن التداول، ومراقبة نشاطات الأفراد وتصرفاتهم، لمنعهم من الخروج عن خط العدل والاستقامة، ولقد بلغ من حرص الإسلام واهتمامه بهذا الأمر أن لا يكل الأفراد إلى جهدهم وطاقتهم فحسب، بل أوجب على ولي الأمر أن يوفر لهم فرص العمل، وأن يتعهدهم بالرعاية، ويحقق لهم الكفاية إن عجزوا عن تحقيقها لأنفسهم.

ومن هنا برزت أهمية الدور الذي يمكن أن يسهم به الباحث الإسلامي في مواجهة أزمة الغذاء العالمية وتحقيق الأمن الغذائي والرخاء في ظل الإرشادات والتوجيهات الإسلامية.

تمهيد وتقسيم:

لعل من أهم الأزمات المعاصرة، ذات الخطر الشديد على العالم الإسلامي: مشكلة الغذاء التي تتمثل في نقص المنتجات الغذائية الطيبة في العالم الإسلامي، والاعتماد على استيراد كميات كبيرة منها من البلدان الخارجية لسد حاجاتها الأساسية، وإنفاق مبالغ مالية كبيرة عليها.

والغذاء ضرورة من ضرورات الحياة التي لا يستغني عنها كائن حي، وقد درجت الكائنات كلها على طلب الغذاء، فكل مولود يتجه منذ ولادته إلى ثدي أمه، والشجرة تمتد جذورها إلى حيث الماء والطعام الذي تتغذى منه.

وكان الإسلام قد سبق كل الأمم بحثه المسلم على العمل وإعطاء الأولوية للزراعة، والمطالبة بالجد في طلب الرزق وتحري الحلال الطيب والاعتدال في النفقة بعيدا عن الإسراف والتبذير. وفي ذلك قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ [١].

وبناء على ما سبق، سوف نتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم أزمة الغذاء العالمية

المبحث الثاني: أسباب أزمة الغذاء العالمية

المبحث الثالث: مواجهة الأزمة وعلاجها من المنظور الإسلامي

---

[١] سورة الملك، الآية ١٥.

المبحث الأول

مفهوم أزمة الغذاء العالمية

مفهوم الأزمة الغذائية:

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة[١].

أما المفهوم العلمي لها: فيشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة؛ وعنف؛ ومدته الزمنية قصيرة، ولكن "مايكل بريتشر" يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر[٢].

لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لإحداث وأمور غير متوقعة علي مستوى جزء من النظام أو النظام كله؛ بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا و نفسيا وسلوكيا[٣].

ويطلق الغذاء لغة على: ما يتغذى به، وقيل: ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب واللبن[٤]، وقال ابن فارس: "الغين والذال

---

[١] مشكلة الغذاء وعلاجها، لينا زياد أحمد الدبك (٨)، جامعة النجاح الوطنية، كلية أصول الدين، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩.

[٢] مشكلة الغذاء وعلاجها، لينا زياد أحمد الدبك (٨).

[٣] الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، بلعزوز بن علي عبو هودة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.

[٤] لسان العرب لابن منظور (١١٩/١٥).

والحرف المعتل أصل صحيح يدل على شيء من المأكل، وعلى جنس من الحركة، فأما الغذاء فهو الطعام والشراب[١].

واصطلاحا: هو مواد تؤخذ عن طريق الفم للإبقاء على الحياة والنمو، حيث تمد الجسم بالطاقة وتبني الأنسجة وتعوض التالف منها. أو هو ما يتعاطاه الإنسان والحيوان يوميا ليستعيد به طاقته أو يجددها[٢].

وتعرف الأزمة الاقتصادية عموما بأنها "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي. فالأزمة تحدث فوضى في الأسواق حيث تسبب الاختناقات والافلاسات والبطالة[٣].

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة الغذائية: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المنتجات الغذائية، وعلى أسعارها[٤].

ويتضح لنا مما سبق أن أزمة الغذاء تتمثل في: وجود خلل في إتاحة احتياجات أفراد المجتمع من السلع الغذائية من خلال الإنتاج المحلي، أو وجود اضطرابات تعمل على صعوبة الحصول على الغذاء من الخارج، سواء كان ذلك بسبب ظروف سياسية أو اقتصادية، أو الفشل في توفير عوامل الصحة والسلامة المطلوب توافرها في السلع الغذائية التي يستخدمها أفراد المجتمع، أو

---

[١] معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٤١٦).

[٢] معجم الصناعات الغذائية والتغذية (٢٠٧)، صديق محمد فهمي، الدار العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

[٣] مهارات إدارة الأزمات، محمد عبد الغني حسن هلال: دون تاريخ، ص ٥١.

[٤] المرجع السابق (٥٢).

معاناة أفراد المجتمع في توفير ثمن ما يلزمهم من الغذاء، وقد تأخذ أزمة الغذاء أحد هذه الصور السابقة أو بعضها، أو قد تجتمع كلها في حالة ما.

وإذا تتبعنا تقارير المنظمات الدولية التي صدرت في الآونة الأخيرة نجد أن كلها تنبأنا بأن الأزمة على وشك وقوعها، حيث حذرت الأمم المتحدة – في أحدث تقرير لها– من أن هناك أزمة غذاء شديدة تلوح في الأفق في جميع أنحاء العالم خلال الأعوام القادمة، كما نوهت الأمم المتحدة إلى أن احتياطيات الحبوب العالمية منخفضة جدا لدرجة خطيرة، وأن الظروف المناخية القاسية في الولايات المتحدة أو غيرها من الدول المصدرة للغذاء قد تؤدي إلى أزمة مجاعة كبرى في العالم خلال العام المقبل[١].

وذكرت الأمم المتحدة أن تلف موسم الحصاد في الولايات المتحدة وأوكرانيا ودول أخرى أدى إلى تآكل الاحتياطيات هذا العام إلى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٧٤. وإن الولايات المتحدة شهدت أعلى موجات الحر والجفاف التي تم تسجيلها في عام ٢٠١٢، وتمتلك الآن أقل مستوى في الاحتياطيات من الذرة في تاريخها بنسبة ٥،٦ بالمائة، مما كانت تتوقع أن تستهلك في العام المقبل.

وأضافت الأمم المتحدة أن أسعار المحاصيل الغذائية الرئيسة مثل القمح والذرة تقترب الآن من تلك التي أثارت أعمال شغب في ٢٥ بلدا في عام ٢٠٠٨. إذ تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة التي صدرت هذا الأسبوع إلى أن حوالي ٨٧٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية وأزمة الغذاء ونمو سكاني مرتفع في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

---

[١] جريدة الدستور، الصادر يوم الجمعة، يونيو، ٢٠١٤.

ومن المتوقع –حسب الأمم المتحدة– أن يشهد إنتاج القمح هذا العام انخفاضا بمعدل ٢،٥ بالمائة ليكون أقل من ٢٠١١، كما أن عددا أكبر من المحاصيل الأخرى، باستثناء الأرز، سينخفض أيضا.

وتأتي هذه الأرقام مع إصدار أحد الرواد في مجال البيئة في العالم؛ تحذيرا من أن نظام إمدادات الأغذية العالمية قد ينهار في أي لحظة، مخلفا مئات الملايين من الجياع، وفي تقييم جديد صادم لآفاق الاحتياجات الغذائية قال ليستر براون رئيس مركز بحوث سياسة الأرض في واشنطن: إن المناخ لم يعد يمكن الاعتماد عليه وأن الطلب على المواد الغذائية يزداد بسرعة لدرجة أن انهيار النظام الغذائي العالمي أمر لا مفر منه، إلا إذا تم اتخاذ إجراءات عاجلة.

وقال براون في كتاب جديد له: "إن نقص الغذاء قوض حضارات سابقة، ونحن نسير في نفس الاتجاه. كل بلد يجب أن يتوقى الآن لنفسه، لأننا نشهد بداية انهيار إمدادات الغذاء مع اندفاع المضاربين إلى "انتزاع" ملايين الكيلو مترات المربعة من الأراضي الزراعية الرخيصة، وتضاعف أسعار الغذاء العالمية خلال عقد من الزمان، وحدوث انهيار كبير للاحتياطيات الغذائية للدول.

ويواصل براون قائلا: "إننا ندخل حقبة جديدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانتشار الجوع، وأن الإمدادات الغذائية أصبحت محدودة في كل مكان، والأرض أصبحت أكثر السلع رواجا، باعتبار أن العالم ينتقل من عصر وفرة الغذاء إلى واحدة من أكثرها ندرة، مضيفا إلى أن الجغرافيا السياسية للغذاء تطغى سريعا على الجغرافيا السياسية للنفط.

ويؤكد الخبراء على أن الوضع الذي نحن فيه ليس مؤقتا، هذه الأمور سوف تستمر، وسنرى الاضطرابات الغذائية في العديد من الأماكن بالعالم،

وذلك نتيجة لتغيير المناخ والنمو السكاني، ونقص المياه وانتشار ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وتابعت صحيفة الجارديان البريطانية "إنه خلال العام الحالي، وللمرة السادسة خلال ١١ عاما، سوف يستهلك العالم غذاء أكثر مما ينتج، إلى حد كبير بسبب الطقس الشديد في الولايات وغيرها من الدول الرئيسة المصدرة للغذاء. كما ذكرت منظمة "أوكسفام" الأسبوع الماضي أن سعر المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح والأرز، قد يتضاعف في السنوات الـ ٢٠ المقبلة، مما ينذر بعواقب وخيمة بالنسبة للفقراء الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخولهم على الغذاء.

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إلى أن الفجوة الغذائية في العالم العربي بلغت ١٥ مليار دولار سنوياً، وأن حجم البطالة يتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليون نسمة وأن نسبة ٦٠% من تعداد هذه البطالة هم من الشباب، الأمر الذي يمثل قنبلة خطيرة لأنها تتزايد بنسبة ٣% كل عام.

هذه البيانات المهمة التي تتعلق بعصب الحياة وهو الغذاء ومجالات العمل، فالأمم التي تعاني من أزمة في غذائها مهددة بالسقوط والتسليم لكل عوامل الابتزاز والإغراء الاستعماري. والأمة التي تصيبها البطالة، خاصة في أعز ما تملك وهم الشباب، أمة مهددة بالانتحار على مذبح المشكلات الاجتماعية والجرائم اللاأخلاقية والعنف والسرقات[١].

ومن هنا تظل الأزمة أزمة الغذاء قائمة في العالم طالما بقيت مسبباتها.. ولن تجد طريقها إلى الحل الجذري الناجع إلا باتخاذ تدابير احترازية أكثر فعالة.

---

[١] المصادر التي اعتمدت عليها لإعداد هذه المعلومات كالتالي: جريدة الدستور، الصادر يوم الجمعة، يونيو، ٢٠١٤. وموقع الجزيرة: تحت عنوان: تقارير الأمم المتحدة الأخيرة حول أزمة الغذاء العالمية.

المبحث الثاني

أسباب أزمة الغذاء العالمية

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويراً سليماً ودقيقاً ومحايداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين.

فلا يمكن حصر الأسباب التي تؤدي إلى إحداث الأزمة الغذائية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث أزمة غذائية.

ولقد نجمت الأزمة الغذائية العالمية الراهنة عن الارتفاعات غير المسبوقة التي سجلتها مؤخرا أسعار الأغذية، ولاسيما المحاصيل الأساسية، إلى جانب النقص في عرض الأغذية وتقلص مخزوناتها، وزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة سكان العالم، الأمر الذي حد من إمكانية الحصول على الغذاء بالنسبة لكثير من الناس (ولاسيما الفقراء) في عدد كبير من البلدان النامية[١].

وعلى الرغم من وجود عدة أسباب للأزمة الغذائية، إلا أننا يمكن لنا وصف طبيعة الأزمة بأنها أزمة اختلال بين العرض والطلب إلى أزمة إنتاج مقترنة بتزايد الطلب العادي والقوة الشرائية في السنوات الأخيرة من جهة، وإلى أزمة أسعار ناجمة عن إسراف وسوء استهلاك من جهة ثانية. بمعنى آخر أن هناك سببين رئيسيين للأزمة وهما: عدم الإنتاج الكافي للأغذية وإسرافها بعد إنتاجها[٢].

---

[١] أزمة الغذاء في الدول العربية(٢)، إبراهيم سيف، مؤسسة كارنيغي، ٢٠٠٨.

[٢] تقرير صادر من مؤتمر الأمم المتحدة لمعالجة أزمة الغذاء العالمية، (ص٧)، المنعقد سنة ٢٠٠٨.

وقال مصطفى سينجور ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" في تركيا، ومنسق منطقة الشرق الأوسط، أن معدل إهدار الغذاء في العالم يبلغ سنويا مليونا و٣٠٠ ألف طن، مشيرا إلى أن تلك الكميات الضائعة تعادل كمية إنتاج البلدان النامية، وتكفي لإطعام ٨٤٢ مليون جائع، وهو ما يعادل أكثر من ٣٥% مما ينتج عالميا من الغذاء سنويا[١].

كما ذكر تقرير بريطاني آخر أن ما بين ٣٠% و٥٠% من الغذاء المنتجة سنويا عالميا ترمى في النفيات، وأن نصف الغذاء التي يتم شراؤه في أوروبا والولايات المتحدة يرمى في النفايات، إلا أنه في الدول العربية، وبالأخص في دول الخليج العربي التي حباها الله بالنعم والثروات، أكثر من ذلك بكثير[٢].

وبناء على ما سبق، يمكن لنا أن نقول: إن ما يقرب من نصف الغذاء التي يتم إنتاجها في العالم تهدر بدون فائدة تذكر، مما يجعلنا أن نقول: إن نصف الدواء لعلاج أزمة الغذاء العالمية يكمن في تشجيع الإنتاج الكافي للغذاء، كما يكمن نصف الباقي من الدواء في ترشيد الاستهلاك الغذائي.

---

[١] جريدة اليوم السابع، الصادر يوم الجمعة، ١٧، يناير ٢٠١٤.

[٢] الإسراف في الغذاء، مقال لسامي بن عبد العزيز، جريدة الجزيرة، الصادر يوم الجمعة ٢٦، ٤، ٢٠١٣.

المبحث الثالث

مواجهة الأزمة وعلاجها من المنظور الإسلامي

تطبيقا لقاعدة الوقاية خير من العلاج، وللحيلولة دون وقوع مثل هذه الأزمة الغذائية، لقد سبق الإسلام كل الأمم بالحث على العمل حيث طالب المسلمين بالجد والاجتهاد في طلب الرزق، وتحري الحلال الطيب، والاعتدال في النفقة بعيدا عن الإسراف والتبذير.

ومواجهتنا لهذه الأزمة من المنظور الإسلامي سوف تتم من خلال تعرضنا لموضوع أهمية الإنتاج الغذائي وأهمية ترشيد الاستهلاك الغذائي في الإسلام، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أهمية الإنتاج الغذائي في الإسلام

المطلب الثاني: أهمية ترشيد الاستهلاك الغذائي في الإسلام

المطلب الأول

أهمية الإنتاج الغذائي في الإسلام

لما كانت الزراعة ضرورية لتوفير الغذاء وتأمين احتياجات الإنسان منه، فقد حث الإسلام على الاهتمام به، باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد القوي وتأمين الحياة الكريمة، وباعتبارها المصدر الأساسي في توفير الغذاء، وفي ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل"[١].

وقال الأستاذ محمد قطب تعليقا على الحديث: والعمل في الأرض لا ينبغي أن ينقطع لحظة بسبب اليأس من النتيجة فحتى حين تكون القيامة بعد لحظة، حين تنقطع الحياة الدنيا كلها.. حتى عندئذ لا يكف الناس عن العمل، وعن التطلع إلى المستقبل، ومن كان في يده فسيلة فليغرسها[٢].

وروى البخاري في كتاب الأدب المفرد عن داود بن أبي داود الأنصاري قال: قال لي عبد الله بن سلام: إن سمعت بالدجال قد خرج وأنت على ودية – أي فسيلة – تغرسها فلا تعجل أن تصلحه، فإن للناس بعد ذلك عيشا[٣].

ووردت أحاديث كثيرة تبين فضل الغرس والزرع، وتثبت الأجر لفاعله ما انتفع بذلك منتفع من إنسان أو حيوان أو طير، أو حشرة، ومن ذلك حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يغرس المسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة"[٤].

---

[١] الأدب المفرد للبخاري (١٦٨/١)، ومسند أحمد بن حنبل (١٩٣/٣).

[٢] قبسات من رسول الله صلى الله عليه وسلم، محمد قطب (٢٣).

[٣] الأدب المفرد للبخاري (١٦٣/١).

[٤] صحيح البخاري (١٣٥/٣) وصحيح مسلم (٢٧/٥).

كما حث الإسلام على تنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج من خلال حثه على إعمار الأرض البوار واستصلاحها بالزراعة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحيا أرضا ميتة فهي له"[١].

ونهى الإسلام عن كل ما يؤدي إلى الضرر بالزراعة والإفساد في الأرض، فقال الله تعالى: "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد"[٢].

ومن الجدير بالذكر أن الإسلام يرتب الحاجات العامة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها للأمة، أي تقديم الأهم على المهم من الحاجات الإنسانية المطلوب إشباعها. فتقدم في الإنتاج الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، والخروج على هذا الترتيب إهلاك للمجتمع، وذلك لقوله تعالى: "فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد"[٣].

ولقد استحقت تلك القرى الهلاك، لأن أهلها لم يراعوا في إنتاجهم النسق السليم في تقديم ما هو ضروري على ما هو حاجي على ما هو تحسيني، وإنما عطلوا المرافق الزراعية الضرورية ممثلة في إنتاج الغذاء باستخدام الآبار "وبئر معطلة"، وفي الوقت نفسه شيدوا القصور للمتسلطين منهم حتى خلقوا ذلك الوضع المختل الذي استوجب إهلاك تلك القرى[٤].

---

[١] صحيح البخاري (١٣٩/٣).

[٢] سورة البقرة، الآية ٢٠٥.

[٣] سورة الحج، الآية ٤٥.

[٤] أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام (١٨٣)، محمد حلمي الطوابي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

وقال القرطبي رحمه الله في شرح الصحيح: الزراعة من فروض الكفاية فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها، وما كان في معناها من غرس الأشجار[١].

ومعنى كونها فرضا على الكفاية، أن الزراعة، وغرس الأشجار وإعمار الأرض، تبقى فريضة قائمة على الأمة الإسلامية ما لم تتحقق كفايتها، واستغناؤها عن غيرها إذا كان ذلك في مقدورها ووسعها، فإن لم تفعل تبقى مقصرة تاركة لهذه الفريضة ما دامت مستوردة معتمدة على الغير في مواردها الزراعية والغذائية، وعلى الإمام في هذه الحالة أن يجبر على الزراعة والغرس والفلاحة حتى تتحقق تلك الكفاية في المجالات الزراعية المختلفة.

وإن من الخطأ الفاحش ما يتصوره بعض الناس من أن مهنة الزراعة من المهن الدنيئة المنحطة التي لا تليق بالرجل الكريم، وهو تصور لا يقوم على أساس سليم، فالعمل المباح كله شرف لصاحبه لا يزري به بل يكرمه ويعلي مكانته عند الله تعالى ثم في أعين الناس، فكيف والزراعة من أشرف الأعمال وأجلها، وقد قال عدد من العلماء: إنها أفضل المكاسب، وإنها من فروض الكفاية على المسلمين، وفيها الأجر الجزيل للزارع والغارس ما انتفع بذلك منتفع من إنسان أو حيوان أو طير أو حشرة، وقد تكون من الصدقة الجارية التي لا ينقطع أجرها بعد الموت.

من خلال ما سبق يمكن القول: إنه أصبح تباعا من الواجب شرعا على الأمة الإسلامية أن تهتم قبل كل شيء بإنتاج غذائها وأن تحرص على توفير احتياجاتها الغذائية، حتى يتسنى لها أن تواجه هذه الأزمة الغذائية العالمية بإنتاج مزيد من الغذاء وادخار فائضها لاستهلاكها يوم الأزمة، وبها نستطيع أن نعالج نصف المشكلة الغذائية إن عاجلاً أم آجلاً.

---

[١] فتح الباري (٥/٤). وعمدة القاري (١٥٦/١٢).

المطلب الثاني

أهمية ترشيد الاستهلاك الغذائي في الإسلام

قلنا في المبحث الثاني إن من أسباب الأزمة الغذائية الإسراف، حيث أن ما يقرب ثلث ما ينتجه العالم يذهب إلى القمامة، مما يجعلنا أن نصف بأن نصف الدواء لعلاج أزمة الغذاء يكمن في ترشيد الاستهلاك ووضع الحد من إسرافها، ومن أجل ذلك سوف نتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، وذلك في الفروع التالية.

الفرع الأول: قيمة الرشد الاستهلاكي

الفرع الثاني: ضوابط الاستهلاك

الفرع الثالث: فوائد الالتزام بالمنهج الإسلامي في الاستهلاك وآثاره

الفرع الأول

قيمة الرشد الاستهلاكي

جماع القيم الإسلامية المتعلقة بالسلوك الاستهلاكي قيمة " الرشد الاستهلاكي" فهي قيمة أساسية من قيم الإسلام، وقد دعا القرآن الكريم، كما دعا الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه، إلى الرشد الاستهلاكي في جميع حالات الإنسان، في حالات اليسر كما في حالات العسر، في الفقر والغنى[١]، فقال تعالى " لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله، لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا[٢].

---

[١] القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي، (١٣)، يوسف إبراهيم يوسف، سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية (رقم١١)، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر.

[٢] سورة الطلاق، الآية ٧.

وقال النبي عليه الصلاة والسلام " ثلاث منجيات وثلاث مهلكات، فأما المنجيات: فالعدل في الرضا والغضب، وخشية الله في السر والعلن، والقصد في الغنى والفقر، وأما المهلكات: فشح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه"[١].

فالآية الكريمة تدعو المسلم إلى أن ينفق بقدر ما يحتمل دخله، فإن كان ذا سعة فلينفق بما يتناسب مع دخله، وإن كان دخله قليلا فلينفق بالقدر الذي يسمح به دخله، مع دعوة صاحب الدخل القليل السعي لزيادة دخله، وهناك وعد باليسر بعد العسر لمن يسعى ويجد ويبذل. أما الحديث الشريف فلفظه نص في الدعوة إلى الرشد الاستهلاكي، إذ " القصد" الذي يدعوا إليه الحديث هو الرشد الاستهلاكي، تقول معاجم اللغة: "يقال هو على القصد وعلى قصد السبيل إذا كان راشدا"، والقَصْدُ: بين الإسراف والتقتير. يقال: فلانٌ مقتصِدٌ في النفقة. وقوله تعالى: " واقْصِدْ في مَشْيِكَ "[٢].

وهكذا ندرك أن " الرشد الاستهلاكي" هو القيمة العليا من القيم التي تضبط السلوك الاستهلاكي للمسلم، وغيرها من القيم في هذا المجال إنما هي لبنات في بناء ينتهي بهذه القيمة العليا إلى تحقيق الرشد الاستهلاكي، فلا غرو إن كانت هذه القيمة – كما نص الحديث الشريف– إحدى ثلاث قيم إسلامية عليها مدار الحياة والفوز في الحياة الدنيا، وأن الخروج على هذه القيم مهلك للمجتمع ومدمر لحياة الإنسان، يعرف ذلك من مفهوم المخالفة – من ناحية– كما يفهم من نص الحديث، إذا قد أورد من المهلكات " الشح المطاع" والشح

---

[١] المعجم الأوسط، (٤٧/٦)، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد.

[٢] المعجم الوسيط، باب القاف (٧٣٨/٢)، والصحاح في اللغة (٧٩/٢).

هو الحالة النفسية التي تقتضي المنع والبخل والتقتير[١]، يقول الفخر الرازي: إن الفرق بين الشح والبخل هو أن البخل نفس المنع، والشح هو الحالة النفسانية التي تقتضي ذلك المنع[٢]، فقال تعالى "ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون"[٣].

ولا جدال في أن البعد عن القصد في الغنى والفقر، أي العبد عن الرشد الاستهلاكي من فئات المجتمع المختلفة، فقراء وأغنياء، يوقع المجتمع في المهالك، فالسلوك الاستهلاكي إذا انحرف إلى الإسراف، فمارسه الأغنياء والفقراء، وبالغوا في طلب السلع والخدمات، أرهقوا الإنتاج الذي يعجز عن تلبية الطلب، فيختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لحساب الاستهلاك فترفع الأسعار على جميع المستويات ويقع المجتمع في براثن التضخم الذي يأكل الثروات ويرهق شتى الفئات، وإذا انحرف السلوك الاستهلاكي نحو التقتير، وأطاع الناس الشح، وانتشر ذلك السلوك بينهم، نقص الطلب عن المعروض، ولم يجد الإنتاج ما يحفزه على المضي قدماً في طريقه، ولا ما يدعوه إلى التوسع والإضافة إلى الطاقات الإنتاجية[٤].

ومما سبق يتبين لنا أن "الرشد الاستهلاكي" قيمة أساسية تحكم السلوك الاستهلاكي للمسلم، فعلينا أن نبحث عن معالم الرشد وضوابطه، أي عن التعليمات والأوامر والنواهي التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في مجال ترشيد الاستهلاك الفردي، لتجعل الرشد الاستهلاكي حقيقة واقعية يعيشها المسلم.

---

[١] القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي، يوسف إبراهيم (١٤).

[٢] التفسير الكبير، الفخر الرازي (١٢٧/٨)، دار الفكر، ١٩٧٨.

[٣] سورة الحشر، الآية ٩.

[٤] القيم الإسلامية (١٥).

وذلك لأن الاستهلاك في الإسلام هو استهلاك رشيد منضبط يساهم في بناء الاقتصاد وليس العكس كما حصل في الغرب الاستهلاكي الذي ليس له هم سوى إشباع الملذات من السلع والخدمات المحرمة والخبيثة فكان جزاء الله له بالأزمات الاقتصادية التي يدفع المليارات لإصلاح جزء من الخلل الذي أحدثته في بنية اقتصاديات هذه الدول.

فالله سبحانه وتعالى اختار للإنسان ما ينفعه ويعينه على أداء رسالته في الحياة وما على المسلم سوى إتباع نهج الله والابتعاد عما نهى عنه ليكون حينها مستهلكا رشيدا عقلانيا واعيا يساهم في صنع اقتصاد أمته وبناء طاقاتها لا وسيلة هدم وتدمير وتخريب لها.

الفرع الثاني

ضوابط الاستهلاك

تمهيد:

الإسلام وإن كان يبيح الاستهلاك ويأمر به بل يدعو إليه، إلا أنه وضع له حدودا وضوابط لا يجوز أن يتخطاها المستهلك، وبذلك تلتقي ضوابط العمل بضوابط الاستهلاك لتصب في معين واحد هو سد حاجة الفرد لتحقيق الخلافة في الأرض[١].

وإن العناية بالإنتاج فقط لا تكفي للتنمية الاقتصادية، بل لا بد لتحقيق هذا الهدف من الاهتمام بالسلوك الاستهلاكي وترشيده، لأنه الحلقة الأخيرة في العملية الاقتصادية، فالإسراف والتبذير مدعاة إلى الترف، الذي هو سبب

[١] الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي (ص ٢٠٢)، عبد الستار إبراهيم رحيم الهيتي (رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد ١٩٩٤.

للهلاك ونزول العذاب[١]، فقال تعالى " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا"[٢].

ومن هنا نستطيع القول إن الإسلام يطلب أن يتحقق لدي الفرد قدر معين من الاستهلاك، ويعني أن يكون بين ذلك قواما، فلدينا ضوابط ثلاثة يضعها المنهج الإسلامي لضبط السلوك الاستهلاكي، فسنتناول هذه الضوابط في المقاصد الثلاثة الآتية.

المقصد الأول: تحريم التقتير

المقصد الثاني: تحريم الإسراف

المقصد الثالث: وجوب التوسط والاعتدال

المقصد الأول

تحريم التقتير

التقتير لغة: مصدر قتر: ضيق في النفقة، وقتر على عياله أي بخل وضيق عليهم في النفقة[٣].

واصطلاحا: هو إنفاق المال دون حد الضرورة، ليصل إلى حد البخل والإبقاء على المال في معظمه[٤]، أو هو التضييق فيما لا بد منه ولا مدفع له مثل أقوات الأهل ومصالح العيال[٥].

فالتقتير يعطل وظيفة المال في استخدامه وإنفاقه في إشباع الحاجة وإقالة العثرة، ومن أجل ذلك أنذرت النصوص الإلهية والنبوية أولئك الذين يبخلون

---

[١] ترشيد الاستهلاك في الإسلام، كامل صقر القيسي (٤٤).

[٢] سورة الإسراء، الآية ١٦.

[٣] لسان العرب (٧٣/٥)، والمعجم الوسيط (٧١٤/٢)، والقاموس المحيط (٥٩٠/١).

[٤] طاهر حيدر حردان (٧٠).

[٥] الإشارة إلى محاسن التجارة (ص ٥٦)، جعفر الدمشقي، دار الاتحاد العربي.

بالعذاب الشديد وسوء الخاتمة[١]، قال تعالى " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة[٢].

وقال النبي عليه الصلاة والسلام: "اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم"[٣]، "والشح هو البخل مع الحرص الشديد، وهذا يتنافى مع الإيمان تماما، فلا يجتمع شح وإيمان في قلب مؤمن"[٤].

والإسلام يعتبر عدم الاستهلاك وعدم الوفاء بضرورات الحياة والحد من إشباعها سلوكا محرما، بل يعتبر المسلم البخيل والشحيح عاصيا، فقال تعالى " يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين[٥]، فقد أمر الإنسان بأخذ زينته كما أمره بالأكل والشرب، فإن لم يفعل كان مخالفا للأمر بالأكل والشرب وأخذ الزينة[٦].

وكما أن البخل يصيب المجتمع بأشد الكوارث والأضرار، فهو يزرع الأحقاد في قلوب المحرومين نحو الأغنياء البخلاء، مما يجعلهم يتحينون الفرص للتآلب عليهم وتدمير ممتلكاتهم[٧].

---

[١] موسوعة الاقتصاد الإسلامي (ص ١٧٩)، غازي عناية، دار زهران، ٢٠٠٢.

[٢] سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

[٣] صحيح مسلم، باب تحريم الظلم (١٨/٨).

[٤] موسوعة الاقتصاد الإسلامي (ص ١٨٠)، غازي عناية.

[٥] سورة الأعراف، الآية ٣١.

[٦] القيم الإسلامية ودورها (١٨)، يوسف إبراهيم يوسف.

[٧] الخطايا في نظر الإسلام (١٣٢)، عفيف عبد الفتاح طبارة، مكتبة الشركة الجزائرية.

وعليه فإن التقتير بمعنى عدم إشباع المرء حاجاته المشروعة مع قدرته على ذلك، يعد حراما، وذلك لقوله تعالى " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك[١]"، فهو نهى عن التقتير والإمساك بصورة تنفر منه، بإظهار المقتر في صورة شخص ربطت يده إلى عنقه فلا يستطيع أن يمدها إلى خير[٢].

ويدخل التقتير في البخل الذي كان يستعيذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو يضعف الجسم والعقل والروح، ويقطع المسلمين عن أعمالهم وأنشطتهم، ويوهنهم، ويجرئ الأعداء عليهم[٣].

ومما سبق يتضح لنا أن الإسلام لا يهدف إلى خفض حجم الاستهلاك بصورة مطلقة، وإنما يهدف إلى ضبط الاستهلاك، وجعله في الحدود التي تحقق مصالح الأفراد والجماعة. ومن ثم كان هذا الضابط الذي يحول دون تدني الاستهلاك إلى الحد الذي يهدد حياة الجماعة وقيامها، عندما يصيبها في طاقاتها الفعالة، ممثلة في الأفراد الأقوياء نفسيا وبدنيا، القادرين على ممارسة دورهم في الحياة، فتحريم التقتير إذن هو أول ضوابط الإنفاق الاستهلاكي، ومهمته تتمثل في حفظ حجم الاستهلاك عند مستوى مرتفع نسبيا لا يجوز النزول عنه، ويمثل هذا المستوى ضمانا ضد حدوث الكساد[٤].

وكما يلاحظ اليوم أن الدنيا عند كثير من الناس أصبحت أكبر همهم، ومبلغ علمهم، فأصبح الطعام لهم هدفا لا وسيلة، فنراهم يبحثون في الأسواق عن أنواع الطعام، ويسرفون في قضاء أوقاتهم في المحلات التجارية والأسواق يشترون ما استجد صناعته، واختلف نوعه ولونه،

---

[١] سورة الإسراء، الآية ٢٩.

[٢] الاقتصاد الإسلامي (١٩٥)، يوسف إبراهيم يوسف.

[٣] الغياثي للإمام الجويني (٤٧٧).

[٤] الاقتصاد الإسلامي (١٩٧) يوسف إبراهيم.

فالإنسان المسلم لا يعيش ليستهلك فقط كما هو حال الإنسان في الغرب الذي ليس له هم سوى إشباع الملذات، ولكنه يستهلك ليعيش ويستعين بما يستهلكه على طاعة الله وعبادته.

المقصد الثاني

تحريم الإسراف

الإسراف لغة: يعني تجاوز الحد في صرف المال، أو تجاوز الحد في كل شيء[١].

واصطلاحا: إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس وتجاوز الحد في النفقة[٢]، ويقول الفخر الرازي: " السرف مجاوزة الحد في التنعم، والتوسع في الدنيا وإن كان من حلال[٣].

والإسراف محرم في الإسلام لنفس الأسباب التي حرم من أجلها التقتير، فكلاهما ظلم للنفس وتحطيم لقدراتها وإن اختلفت الوسيلة، كما أن كليهما إهدار للموارد الاقتصادية، وإذا كان التقتير يؤدي إلى الكساد، فإن الإسراف يؤدي إلى التضخم، وكلاهما شر يجب اجتنابه[٤]، يقول النبي عليه الصلاة والسلام: " كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان: سرف أو مخيلة[٥].

---

[١] لسان العرب (١٤٨/٩) والتوقيف على مهمات التعاريف (٤٠٣/١).

[٢] التعريفات (٣٨/١)، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥.

[٣] مفاتيح الغيب(٤٨٢/٢٤)، الإمام فخر الدين الرازى، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.

[٤] القيم الإسلامية ودورها، يوسف إبراهيم (٢١).

[٥] صحيح البخاري، كتاب الوحي (١٨٢/٧).

وهناك نوع من الإسراف بلغ المدى في تجاوز الحد، فهو تجاوز من نوع خاص، فلا يقتصر على تجاوز الحد في المباحات، وإنما يتجاوز إلى الإنفاق على المحرمات وهو ما تعرفه الشريعة باسم "التبذير" فالتبذير تجاوز في الإنفاق الاستهلاكي بترك الطيبات والإنفاق على الخبيث، وهو إنفاق محرم مهما كان ضئيل الحجم، فأي قدر من الإنفاق على المحرمات محظور، لذلك كان إنكار الإسلام له أشد، حتى ليجعل القائم به أخا للشياطين الذي كفر بربه وتمرد عليه[١]، يقول الله تعالى: " ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا"[٢].

ومن المظاهر المادية للإسراف، والصور الظاهرة له على جسد الإنسان، ما يعرف "بالبطنة" وهي إعلان صارخ عن وقوع الفرد في دائرة الإسراف، وعدم وقوفه عند حد الاعتدال في سلوكه الغذائي، حيث يستهلك ما لا يحتاج إليه في أداء وظائفه في الحياة، فينعكس ذلك على جمسه في شكل "البطنة" وهي عظم البطن واتساع الأمعاء من جراء حشوها بالطعام فوق الحاجة، ويترتب على "البطنة" عجز الإنسان عن أداء وظائفه الحيوية بطريقة جيدة، كما يترتب عليها تعرض الجسم لشتى الأمراض، التي قد تخرجه من عداد العاملين في المجتمع[٣].

ولما كانت البطنة مظهرا من مظاهر الإسراف في استهلاك الطعام فقد كان طبيعيا أن يقف الإسلام منها موقف الإنكار، وأن يحذر منها، ويدعو الناس إلى توقيها وعدم الوقوع فيها، محافظة على سلامة البدن وحماية له من شرور البطنة وتجاوز الحد من استهلاك الطعام، يقول النبي عليه الصلاة والسلام: ما ملأ ابن

---

[١] القيم الإسلامية ودورها، يوسف إبراهيم (٢٣).

[٢] سورة الإسراء، الآية ٢٦-٢٧.

[٣] القيم الإسلامية، يوسف إبراهيم (٢٣).

آدم وعاء شرا من بطنه، حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محـــالا، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه[١].

وهكذا ينهى الإسلام عن الإسراف في الإنفاق في كل المجـــالات، ويخـــص مجال الإنفاق الغذائي بمزيد من التحذير منه، في شـــكل النهـــي عـــن البطنـــة، والدعوة إلى الحمية، التي تصون الجسم وتحميه من الأمراض، ومن تم يـــصبح في وضع صالح للقيام بواجباته على الوجه الأكمل.

وعلى الرغم من أن الإسلام يخطط لنا كل صغيرة وكبيـــرة فـــي حياتنـــا اليومية، حتى نتمتع بسعادة الدنيا وفوز الآخرة، إلا أن المسلمين لا يلتزمون بهذه الآداب والقيم، بل يضعون على موائدهم أضعاف ما يحتاجون إليه من الطعام فإن أكلوه أصابتهم البطنة، وإن لم يتمكنوا من أكله بددوه فوقعوا فيمـــا نهـــى عنـــه إسلامنا الحنيف.

وكذلك الإسراف مشكلة متعددة الجوانب والأشـــكال، فـــي مجـــال الغـــذاء واللباس، والأثاث والسيارات، والسلع والخدمات، ثم إن الإنسان إذا أكثر الطعام، لم يستطع له هضما، حيث يصاب بالتخمة وعسر الهضم، وقد يحدث أن تـــصاب المعدة فيفقد المرء شهيته للأكل، وإن تناول طعاما لم يستطع لـــه هـــضما، فقـــد يصاب نتيجة لذلك بالإسهال أو الإمساك، كما أن الإسراف في الطعام يؤدي إلى البدانة، ومن ثم يتعرض الإنسان لأمراض القلب وارتفاع الـــضغط وأمـــراض الكلي والسكر.

---

[١] معجم الصحابة للبغوي (١٤٩/٥).

المقصد الثالث

وجوب التوسط والاعتدال

الإسلام دين وسطي لأمة وسطية، لا إفراط فيه ولا تفريط، ودائما يدعو إلى إقامة الوزن بالقسط وعدم خسران الميزان، وذلك لقوله تعالى "والسماء رفعها ووضع الميزان، ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان"[١]، وكما يدعو إلى التوازن في جميع الأمور الدينية والدنيوية، فيدعو إلى التوازن والتوسط والاعتدال في الإنفاق، وينهى عن الإسراف والتبذير كما ينهى عن الاكتناز والبخل والشح، وذلك لقوله تعالى لنبينا عليه الصلاة والسلام " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا[٢]، ويدعو أيضا إلى مراعاة الاعتدال والتوسط في الإنفاق والادخار، وذلك لقوله تعالى "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا بين ذلك قواما"[٣].

وإذا كان الإسلام قد حرم النزول عن الحد الأدنى في الإنفاق، كما حرم الزيادة على الحد الأعلى أيضا، فإن الذي يكون قد أذن فيه هو المدى الذي يقع بين الحدين اللذين نهى عنهما، هو أمر بالتوسط بينهما، يقول الفخر الرازي: "لكل خلق طرفي إفراط وتفريط، وهما مذمومان، والخلق الفاضل هو العدل والوسط"[٤]، ويتأكد ذلك بقوله تعالى "وكذلك جعلناكم أمة وسطا"[٥].

---

[١] سورة الرحمن، الآية ٧–٩.

[٢] سورة الإسراء، الآية ٢٩.

[٣] سور الفرقان، الآية ٦٧.

[٤] مفاتيح الغيب (٢١٨/١.

[٥] سورة البقرة، الآية ١٤٣.

ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أصلحوا أموالكم التي رزقكم الله تعالى، فإن إقلالا في رفق خير من إكثار في خرق"[١]، لأن الإفراط في طلب الفائدة من غير توازن في الطلب ربما كان سبب الحرمان وربما تكون شدة الاجتهاد في طلب الربح طريقا إلى الخسران[٢].

ولتحقيق هذا الغرض جعل الإسلام الاستهلاك المتوازن وترشيد الإنفاق وعدم التخلص من السلع والآلات والأدوات والخدمات قبل أن تستهلك بقدر معقول وسيلة للتنمية وديمومة للإنتاج، ومن ثم عد الإسراف والتبذير[٣] أمرين مفسدين لكل شروط إصلاح المال، ونقيضين لتنمية المال، أو جمع الثروة[٤].

ومن أجل ذلك عنى الإسلام بترشيد الاستهلاك، والحث على الاعتدال في الإنفاق، وهو ما وصف الله به عباد الرحمن المقربين إليه: **(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)** [٥]. وما أمر به في وصايا الحكمة من سورة الإسراء "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا"[٦].

ويتحتم ذلك ويتأكد إذا قلت الموارد كما في أيام القحط والمجاعات، وهو ما أشار إليه القرآن في قصة يوسف عليه السلام، من تقليل الاستهلاك في السنوات السبع الخصبة حتى يكون هناك مجال للادخار، "مَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ

---

[١] تاريخ الطبري (٢/٥٧٣).

[٢] ترشيد الاستهلاك في الإسلام (٤٢).

[٣] والفرق بين التبذير والإسراف: أن الإسراف تجاوز الحد في الحلال، والتبذير: الإنفاق في الحرام، ولو كان درهماً واحداً.

[٤] الاقتصاد الإسلامي، محمد أحمد صقر (٥٥).

[٥] سورة الفرقان، الآية ٦٩.

[٦] سورة الإسراء ٢٧.

فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُون"[١] ثم تقليل الاستهلاك مرة أخرى في السنوات السبع العجاف، بحكم الضرورة وتوزيع المدخر على سنوات الأزمة جميعاً: **(ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ)**[٢] ، وفى التعبير بقوله: (مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ) ما يدل على أن ما يستهلك إنما يتم بحساب وتقدير، فهم الذين يقدمون، وهذا دليل القصد[٣].

كما يجب عليه أن يوازن بين دخله وإنفاقه، فلا ينفق عشرة ودخله ثمانية، فيضطر إلى الاستقراض، وتحمل منة الدائن، والدين همّ بالليل ومذلة بالنهار، وكان النبي، يستعيذ بالله من المغرم (الدين)، معللاً ذلك بأن الرجل إذا غرم حدّث فكذب، ووعد فأخلف، كما في صحيح البخاري[٤].، فإنفاق المرء أكثر مما تطيقه ثروته ودخله، هو من الإسراف المذموم، قال تعالى: (وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ). وفى الحديث: (كلوا واشربوا والبسوا وتصدّقوا، ما لم يخالطه إسراف ولا مخيلة) [٥]، وهذا في الإنفاق على المباحات. أما المحرمات فكل درهم ينفق فيها يدخل في باب التبذير.

وهناك نوع من الإسراف يحرمه الإسلام، ويشتد في تحريمه ومقاومته، لما فيه من إفساد حياة الفرد، وحياة الجماعة، ذلك هو ما سماه الإسلام (الترف) وهو التوسع في ألوان التنعم، وأسباب الرفاهية، مما يملأ البطون من

---

[١] سورة يوسف، الآية ٤٧.

[٢] سورة يوسف، الآية ٤٨.

[٣] ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، يوسف القرضاوي (٧٠).

[٤] صحيح البخاري، كتاب الوحي (٢١١/١).

[٥] صحيح البخاري، كتاب الوحي (٧س/١٨٢).

مطاعم ومشارب، وما يغشى الأبدان من حلى وحلل، وما يغمر البيوت من أثاث ورياش، وتحف وتماثيل، وأدوات فضية وذهبية وغير ذلك[١].

ونخلص من كل ما قدمناه إلى أن التوسط بين الطرفين المذمومين – التقتير والإسراف– هو ما يليق بالمجتمع الملتزم بمنهج الإسلام في الحياة، وإلى وجوب أن يكون مستوى الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع الإسلامي بين هذين الطرفين، أي في مستوى يعلو على مستوى التقتير ويقل عن مستوى الإسراف[٢].

وبهذا نكون قد تعرفنا على الضوابط التي قدمها الإسلام لضبط سلوك المسلمين الاستهلاكي، والتي هي كما قلنا بعض ما يهدى إليه القرآن الكريم لمواجهة أية أزمة، ومنها أزمة الغذاء، "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا[٣]"

---

[١] ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، يوسف القرضاوي (٧٠).

[٢] الاقتصاد الإسلامي، يوسف إبراهيم يوسف (٢٠٣).

[٣] سورة الإسراء ٩.

الفرع الثالث

فوائد الالتزام بالمنهج الإسلامي في الاستهلاك وأثاره

إن المستهلك المسلم يعلم يقينا أن المال مال الله وهو مستخلف فيه، لذا فإن تصرفه فيه مقيد بأوامره تعالى ونواهيه، وقد أمر الله عباده باستهلاك الطيبات وحرم عليهم الخبائث، ومهما بدا للمستهلك المسلم من منافع وهمية تنشأ عن الخبائث، فإن هذا لا يستزله للخروج عما أحله الله إلى ما حرمه، بل إن في الحلال الطيب ما لا يعد ولا يحصى من المنافع التي تغني عن الخبيث المحرم[١].

ومن أهم الأهداف التي يصبو المنهج الإسلامي إلى تحقيقها للمستهلك المسلم الذي يلتزم بآداب الاستهلاك وضوابطه، هو المحافظة على صحة ومال المستهلك، والزيادة في أرزاقه وأمواله بفتح بركات السماء والأرض، حيث يقول الله تعالى: " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض[٢]، وقال: ﴿**وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا**﴾ [٣]، وقال أيضا: " ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ**﴾[٤]، وغيرها من الآيات الكثيرة التي وعد الله تعالى لعباده الصالحين الملتزمين بحدوده تعالى وضوابطه، خيرات وبركات وزيادة في المال وصحة في البدن والله لا يخلف وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

---

[١] آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي(١٣٦)، نجاح ميداني، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الشريعة.

[٢] سورة الأعراف، الآية ٩٦.

[٣] سورة الجن، الآية ١٦.

[٤] سورة المائدة، الآية ٦٦.

والمتأمل في القرآن الكريم يجد أن لفظة البركة حين تأتي بمعنى العطاء الكثير الذي يتجاوز العد والحساب إنما تأتي بصيغة الجمع الذي يدل على الزيادة والكثرة. وهذه البركة إنما تتنزل في حياتنا يوم أن نلتزم بأوامر الله ونجتنب نواهيه تعالى، حيث قيل لأحد الصالحين: "إن الأسعار قد ارتفعت، قال: أنزلوها بالتقوى".

ولما كان الاستهلاك عبادة وطاعة يتقرب بها عباده إلى الله عز وجل، فالالتزام بتوجيهات رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما تمثل تقوى الله، لتتكون حساسية في القلب تجاه أمر الله، وشفافية في الضمير تجاه ما نهى عنه وزجر، وكلما انزلق القلب أو زلت القدم في الخطأ والعصيان لم يكن ذلك سببا لمحق البركة ما دام المستهلك المسلم يسارع إلى التوبة والإنابة والاستغفار، فمن لزم الاستغفار فتح الله عليه أبواب الرزق والبركة، وفرج همه، وأزال كربته، ورزقه من حيث لا يحتسب[١].

إننا حين نتلمس الواقع نجد بعض الناس، منهم من دخله الشهري بسيط لكن الله تعالى بارك له في القليل، فيتمتع بزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، ويسعد في حياة الدنيا، ونجده دائما ينفق وقته وماله في طاعة الله ورسوله سيسعد في الآخرة التي لا ينفع فيها مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وبينما نجد حال الآخرين ممن لا أثر للبركة لديهم، فهذا يملك الملايين، لكنها تتعبه وتشقيه بالكد والتعب في النهار وبالسهر والحساب في الليل، فبالأمس دفع مبلغا هائلا في علاج ابنه المريض، وما زال يدفع، واليوم دفع نقودا طائلة في إصلاح أعطال بيته وسيارته، وما زال يدفع، وغدا تنتظره

[١] ترشيد الاستهلاك (٨٦).

الديون المثقلة، وما زال يدفع، فتتعجب عندما ترى الخوف مرسوما على وجهه، يخاف من قدوم زائر أو دقة طالب، كثير المرض، فقير النفس، شقيا بماله، فلا هو سعيد بأملاكه، ولا يدري أين نهايته، له أولاد لكنهم ينتظرون بفارغ الصبر توزيع التركة والميراث.

من خلال ما سبق يمكن القول إن العجز في الغذاء مشكلة مزمنة ومستمرة، ولا تزال قائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. أما الجديد في الموضوع فهو الوعي الحاد للمشكلة والعمل الجديد لمجابهتها، سواء بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء بزيادة الإنتاج، وبعدم إسراف ما تم إنتاجها، وذلك لأن عدم الاهتمام –كما يأمر الإسلام– بالزراعة والاعتدال في الاستهلاك هما سببان رئيسيان لأزمة الغذاء العالمية، فعلاجهما علاج للأزمة من منظور الإسلام.

وأخيرا نود أن نشير إلى تخطيط يوسف عليه السلام لمواجهة أزمة الغذاء التي حلت في عهده، لتكون عبرة لنا، حيث قام يوسف عليه السلام باتخاذ الخطوات التالية لمواجهة هذه المجاعة:

الخطوة الأولى: الزراعة لسبع سنين دأبا أي متتالية ومستمرة، بمعنى آخر زيادة الإنتاج الغذائي للسنوات المتتالية

الخطوة الثانية: ادخار فائضها بتقليل الأكل في سنوات الخصب أي بالاعتدال وعدم الإسراف.

الخطوة الثالثة: مواجهة السنوات العجاف (أزمة الغذاء) باستخدام ما ادخروا في السنوات الخصب.

وهذه الإجراءات التي اتخذها يوسف عليه السلام لمواجهة أزمة الغذاء تدل على:

١– البدء بالإنتاج الغذائي وإكثار الزراعة لمواجهة أزمة الغذاء

٢- توفير ما يفيض على الحاجة من الإنتاج الزراعي لمواجهة الظروف الطارئة

٣- ضرورة ترشيد الاستهلاك الغذائي، وعدم الإسراف به، بما يتلائم مع احتياجات السكان، وبما يمنع حدوث المجاعة ونقص الغذاء.

الخاتمة

من خلال ما تقدم نخلص إلى الآتي:

١- المشكلة الغذائية التي يعاني منها البشر، هي في الحقيقة من صنع الإنسان نسفه، وبما كسبت أيديه، والذي خلق المشكلة أدرى بحلها بزيادة الإنتاج وعدم الإسراف.

٢- ما نحن فيه من قلة البركة ونقص الثمار وكثرة الآفات والأمراض، إنما هو نتيجة حتمية للبعد عن الله تعالى وضعف الإيمان وكثرة المعاصي، فعلاجها يتم بالتقرب إلى الله تعالى وبالأخذ بالأسباب.

٣- إن زيادة الدخل عند المسلم تزيد من استهلاكه، طالما أن مستواه الاستهلاكي لم يحقق الضروريات والحاجيات والكماليات، فإذا حقق هذا المستوى فلا يزيد الاستهلاك بزيادة الدخل، وذلك لأن التجاوز في المباحات إسراف، وفي المحرمات تبذير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقبل أن يصل إنفاقه إلى الكماليات المباحة، عليه أن يتفقد حال إخوانه من المسلمين، فإن كان هناك من لم يسدد حاجاته الضرورية، فلا يجوز له أن ينفق على كمالياته.

٤- إن الحكيم هو الذي يضع الأشياء في محلها فلا يقدم غير المهم على المهم ولا المهم على الأهم، ولا المرجوح على الراجح ولا المفضول على الفاضل، بل يقدم ما حقه التقدم، ويؤخر ما حقه التأخير ويجعل لكل شيء موضعه بالقسطاط المستقيم.

٥- إن من أهم الأهداف في ترشيد الاستهلاك: الحفاظ على صحة الفرد لكونه أول لبنة للمجتمع السليم، وهو إن كان صحيحا يؤدي مهامه وفرائضه بكل كفاءة ومهارة، فلذا لا يقر الإسلام الرهبنة والتقشف المتزايد بل يوجب للفرد الغذاء المتكامل، لأن المؤمن القوي الصحيح أحب إلى الله من

المؤمن الضعيف، وأيضا لا يسمح للفرد بأن يتناول الأشياء بمقدار يضر الجسم ويدمر الصحة، فلا إفراط ولا تفريط في استهلاك السلع والخدمات.

٦- من أجل توفير الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد المجتمع يقوم المنهج الإسلامي بتخصيص القدر الكافي من الموارد المتاحة لإنتاج السلع الغذائية الضرورية أولا ثم السلع الحاجية ثم الكمالية فلا يسمح بإنتاج السلع الكمالية قبل توفير ضروريات الحياة الأساسية.

٧- إن التربية الإسلامية تكسب المسلم وعيا إنتاجيا واستهلاكيا، بيد أن هذا الوعي الذي توقده التربية الإسلامية، قد يضعف فيقع الفرد في الغفلة وعدم الإنتاج الكافي أو الإسراف أو التبذير، أي يسلك سلوكا غير رشيد في إنتاجه واستهلاكه، وهنا لا بد من علاج يتمثل أساسا في التذكير بالضوابط والموعظة الحسنة، والقيم الإسلامية الداعية إلى الرشد، ويقع عبء التذكير على عديد من الأجهزة التي من أهمها أجهزة الإعلام.

٨- إن انحراف السلوك الاستهلاكي بالجنوح إلى الإسراف يمثل خروجا عن النسق الإسلامي الصحيح، ومن ثم فمن حق ولي الأمر القائم على سياسة الدنيا بالدين، أن يتدخل لعلاج هذا الجنوح، ورده إلى الطريق المستقيم، بالدعوة والترشيد، والنصح والتبصير، وبالقدوة التي يقدمها لهم. إن موقف عمر رضي الله عنه من أحد الرجال عندما رآه يشتري اللحم يومين متتالين فأنكر عليه، وقال: أو كلما اشتهيتم اشتريتم؟ كان قياما منه بهذا الدور.

٩- إن الإنسان ينتج الأشياء والخدمات لينفقها في تسيير الحياة، والإسلام بحكمته العميقة يحدد مسار الإنفاق الاستهلاكي، لأن زيادة الإنتاج وحدها لا تضمن سعادة الحياة، إذا لم يحسن الإنفاق، من حيث إن الفرد يبدد ما يملك في أشياء تافهة لا تفيد الجسم ولا تخدم العقل، ولا ترفع الأقدار

الأخلاقية، ولا تعطي الثمار المرجوة من الإنفاق، ومن بين النظام الاستهلاكي الإسلامي المعايير المختلفة للإنفاق منها: النفقات الواجبة أو المستحبة أو المحرمة.

المصادر التي اعتمدت عليها لإعداد هذا البحث

١- القرآن الكريم.

٢- تفسير القرآن العظيم، الإمام ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

٣- مفاتيح الغيب، الإمام فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤- الجامع الصحيح (المسمى صحيح البخاري)، الإمام البخاري، دار الشعب، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨٧.

٥- الجامع الصحيح (المسمى صحيح مسلم)، الإمام مسلم، دار الجيل+ دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦- الاستهلاك من منظور تربوي إسلامي، عبير بنت محمد عبد الله عجاج، رسالة الماجستير، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية، السعودية.

٧- آليات حماية المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، نجاح ميداني، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الشريعة، الجزائر.

٨- ترشيد الاستهلاك في الإسلام، كامل صقر القيسي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، إدارة البحوث، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٨.

٩- ترشيد الاستهلاك الفردي، منظور أحمد حاجي، رسالة الماجستير، كلية الشريعة والقانون، قسم السياسة الشرعية، ١٩٩٨، القاهرة.

١٠- القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي، يوسف إبراهيم يوسف، سلسلة الدراسات والبحوث الإسلامية، مركز صالح كامل.

١١- الاقتصاد الإسلامي، يوسف إبراهيم يوسف، مركز صالح كامل.

١٢- الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، عبد الستار إبراهيم، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الإسلامية،٢٠٠٨ بغداد.
١٣- الإشارة إلى محاسن التجارة، جعفر الدمشقي، دار الاتحاد العربي.
١٤- بحث في الاقتصاد الإسلامي، منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، بيلي إبراهيم العليمي، العدد الرابع والعشرون، الرياض، ١٩٩٥.
١٥- حماية المستهلك، رمضان علي السيد الشرنباصي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
١٦- الخطايا في نظر الإسلام، عفيف عبد الفتاح طبارة، مكتبة الشركة الجزائرية.
١٧- المفاهيم الاستهلاكية المناسبة، محمد وفاء محمد الحسيني، رسالة الماجستير، جامعة القاهرة، كلية معهد البحوث، ١٩٩٧.
١٨- موسوعة الاقتصاد الإسلامي، غازي عناية، دار الزهران، ٢٠٠٢.
١٩- تاريخ الطبري للإمام الطبري أبي الفضل، مكتبة الكاثوليكية، ١٩٥٨، بيروت.
٢٠- القاموس المحيط، محمد يعقوب الفيروزابادي.
٢١- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت.
٢٢- المعجم الوسيط، للطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٣- معجم الصناعات الغذائية والتغذية (٢٠٧)، صديق محمد فهمي، الدار العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.